

غرفة تجارة كركوك ١٩٥٧ - ١٩٦٩

دراسة تاريخية

د. صلاح عريبي عباس العريبي

كلية التربية / جامعة كركوك

للغرف التجارية أهمية كبيرة في النهضة الاقتصادية العامة لكل بلد، فهي التي تعنى بالوضع الاقتصادي والتجاري عناية كبيرة مباشرة بحكم مهامها وواجباتها، وهي التي تزود وزارتي المالية والاقتصاد او التجارة بالمقترحات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، والتجاري المحلي، وتقدم لها التوصيات اللازمة لمعالجة الأمور ذات العلاقة بالتجارة الداخلية والخارجية وتبين لها ملاحظاتها في اللوائح القانونية الخاصة بتجارة الاستيراد والتصدير وغيرها.

ونتيجة لهذه الأهمية فقد عرف العراق تأسيس الغرف التجارية منذ العهد العثماني، وكانت مدينة كركوك رابع مدينة تم فيها تأسيس غرفة تجارية بعد بغداد والموصل والبصرة وهذا يدل على أهمية هذه المدينة ودورها الاقتصادي^(١). وبعد قيام الحكم الوطني في العراق اعيد تأسيس الغرف التجارية في عام ١٩٢٦ غير ان تأسيس غرفة تجارة كركوك تأخر بعض الشيء فكان تأسيسها في عام ١٩٥٧، وخلال الفترة ما بين التأسيس وحتى عام ١٩٦٩ اسهمت غرفة تجارة كركوك بإسهامات لا يستهان بها لخدمة الاقتصاد الوطني من جهة وتمثيل مصالح تجار كركوك وتنظيم شؤونهم المهنية من جهة اخرى. ولو تتبعنا نشأة وتطور غرفة تجارة كركوك ودورها الاقتصادي فلا بد لنا سلفاً من الفاء نظرة سريعة على طبيعة الأوضاع التجارية فيها.

أولاً: أوضاع كركوك التجارية

تعد مدينة كركوك من المدن العراقية القديمة المهمة، وتقع شمالي مدينة بغداد^(٢)، تمتد بجذورها التاريخية الى عهد الملك الأشوري اشور بانيبال (٦٨٨ ق.م - ٦٢٦ ق.م)^(٣) الذي امر ببناء (قلعة كركوك)^(٤) وجعل فيها حاكماً يدعى جرمي، واسكن عدداً كبيراً من الأشوريين فيها، وسميت المقاطعة باسم حاكمها^(٥)، الى ان استقل وأصبح الحاكم المطلق فيها مع مراجعته في بعض الأحيان للملك الأشوري^(٦).

أصبحت مدينة كركوك تحت احتلال الاسكندر المقدوني بعد احتلال العراق، وبعد وفاته أصبحت ضمن ممتلكات سلوقس (٣١٢ ق.م - ٢٣٥ ق.م)، وازدهرت مدينة في عهده حتى أخذت تعرف بـ (كرخاديبث سلوقس) وظلت على ذلك حتى عام ٢٥٦ ق.م عندما احتلها الفرثيون ثم الفرس الى ان فتحها العرب المسلمون^(٧).

دخلت مدينة كركوك ضمن السيطرة العثمانية بموجب معاهدة اماسيه التي عقدت بين الدولتين العثمانية والصفوية عام ١٥٥٥^(٨)، وأصبحت مركز ولاية عثمانية عرفت باسم ولاية شهرزور في القرن التاسع عشر تتبعها عدد من الألوية وهي كركوك واريل والسليمانية^(٩)، وظلت تعرف باسم شهرزور الى عام ١٨٩٢^(١٠)، ثم أصبحت لواء ضمن ولاية الموصل حين اخذت الموصل شكل ولاية قائمة بذاتها عام ١٨٧٩^(١١)، وقد تسمت كركوك بأسماء عدة عبر الأدوار التاريخية التي مرت بها^(١٢).

لم تأخذ مدينة كركوك مكانة تجارية متميزة لاسيما اذا قورنت بتجارة الموصل، ولكن مع ذلك فإنها كانت تمثل نقطة تمويل ومركزاً تجارياً مهماً بالنسبة للمناطق الكردية منذ اقدم الأزمنة في نطاق تجارتها المحدودة اصلاً، وقد ورد ذكرها في "دائرة المعارف البريطانية بوصفها واحدة من اهم مراكز التسويق الرئيسية في كردستان"^(١٣)، وورد في طبعة احدث لدائرة المعارف ما نصه: "تعد كركوك سوقاً للمنتوج الزراعي للمنطقة... ومركزاً لتصدير الصوف والحبوب والمواشي والعفص والصبغ المنتج في مرتفعات زاكروس"^(١٤)، كما أشارت سالنامه ولاية الموصل لسنة ١٣٣٠ هـ / ١٩١٢ الى دور التجارة الداخلية في اقتصاد كركوك على الرغم من صغر تلك التجارة مقارنة بتجارة مدينة الموصل^(١٥).

كانت مدينة كركوك تجهز بعض المدن وقصبات المنطقة باحتياجاتها من السلع والبضائع المنتجة فيها او المستورد من الخارج، وكانت تستورد ما تحتاج اليه من منتجات زراعية وحيوانية و سلع منتجة يدويا من المناطق المجاورة لها، فقد ارتبطت بعلاقات تجارية على المستوى المحلي والإقليمي، فعلى المستوى المحلي ارتبطت كركوك بعلاقات تجارية مع الموصل^(١٦)، وارتبطت أيضا بعلاقات جيدة مع السليمانية اذ ان تجار كركوك اعتمدوا المنتجات الزراعية للريف الكردي، وكانت القوافل التجارية متصلة بين مدينتي السليمانية وكركوك^(١٧).

كما وصف الرحالة ريج في رحلته عام ١٨٢٠ العلاقة التجارية بين مدينتي كركوك والسليمانية بقوله: "المتاجرة مع كركوك مستمرة ودائمة، وتستورد منها الأحذية وبعض الأقمشة القطنية، اما صادرات السليمانية اليها فهي البقوليات والعسل والعفص والفاكهة والرز والدهن والقطن والأغنام والمواشي، فضلا عن الحبوب والجوز، وكركوك في الحقيقة سوق رائجة لجميع منتجات كردستان"^(١٨).

وكان تجار مدينة كركوك هم الذين يقومون بعملية نقل المنتجات من والى مدينة كركوك، ويعقدون الصفقات التجارية مع الزراع لشراء ما ينتجونه من رز وعسل وغيرهما، وكانت كركوك تصدر كميات وفيرة من الملح المنتج في طوزخورماتو الى كردستان والذي قدرت قيمته بعشرين الف قرش سنويا، ويبدو ان قوة العلاقات الاقتصادية بين كركوك والسليمانية هي التي دفعت بعض الأسر التجارية في مدينة السليمانية الى اختيار لقب (كركوكي او كركوكلي)^(١٩).

اما على المستوى الإقليمي فقد كان لمدينة كركوك علاقات تجارية مع بلاد فارس فقط، ولعل وجود قنصل فارسي في مدينة كركوك دليل على قوة العلاقة بينهما^(٢٠). وتجدد الإشارة الى ان كركوك توفرت فيها المؤسسات الخدمية المكملة لعملية التجارة كالخانات ومحاكم التجارة، فبالنسبة للخانات كان هناك ما يقارب تسعة عشر خانا وهي : خان القاضي، وخان خورما (خان التمر)، وخان البلدية، وخان الكمرک، وخان اسعد بك، وخان جقور، وخان ناصح بك، وخان حمدي بك، وخان كاوورلر، وخان عبد الله المصلاوي، وخان طه بك، وخان دده حمدي، وخان القورية، وخان سيد عمر، وخان

صادق طرف، وخان الحاج صديق، وخان الأوقاف، وخان شيخلر حسن^(٢١). اما فيما يتعلق بمحاكم التجارة ففي عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م صدر قانون أصول المحاكم التجارية وبموجب ذلك القانون اختصت هذه المحاكم بالنظر في قضايا التجارية كافة وتم إنشاؤها في كل مكان دعت الحاجة اليه من مدن الولايات المختلفة، ونظرت تلك المحكمة في قضايا البيع والشراء، وعمليات التوكيل وتدقيق أموال التجار الذين يعلنون إفلاسهم، والنظر في منازعات التجار مع غيرهم في معاملاتهم التجارية^(٢٢)، وقد أسست في كركوك محكمة تجارية ورد ذكرها في سالنامة ١٨٧٧ اذ كان رئيس المحكمة محمد افندي مع عضوية كل من الحاج طه افندي ودرويش افندي والحاج مصطفى جلبي والحاج اسماعيل افندي وهوجه غريب افندي وهوجه ساسون افندي^(٢٣).

اما عن طريقة التعامل في أسواق كركوك فقد وصفها الرحالة ميجرسون بقوله: "وحيث كنت اشترى الطعام وغيرها في الأسواق، وجدت أمانة تدعو الى الدهشة، وكان ذلك في كل مكان"، و اضاف ميجرسون: "ان لغة التعامل في السوق كانت التركوية والكردية"^(٢٤).

ثانيا : تأسيس غرفة تجارة كركوك

كان للتطور الاقتصادي الذي ظهر في أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع ما رافقه من هجمة استعمارية وتسابق على المصالح بين الدول الأوروبية بإشكال مختلفة، اثر في نمو الرأسمال الأجنبي بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، وقد أدت تلك التطورات الى ظهور الحاجة الى تنظيم العمل التجاري في الدولة العثمانية^(٢٥)، من خلال تأسيس غرف تجارية على غرار ما موجود في الدول الأوروبية، لذلك أصدرت الدولة العثمانية في عام ١٨٨٠ نظاما لغرف التجارة، وبموجب ذلك النظام أسست غرفة تجارة بغداد في عام ١٨٨١^(٢٦)، وغرفتنا تجارة الموصل والبصرة في الفترة ما بين عامي ١٨٨٠-١٨٨٤^(٢٧). وفي عام ١٩١٠ أصدرت الدولة العثمانية نظاما جديدا شمل غرف التجارة والصناعة وبموجبه أعيد تأسيس غرفة تجارة بغداد^(٢٨).

أسست غرفة تجارة وصناعة كركوك في ضوء نظام غرف التجارة والصناعة في عام ١٩١٠، اذ ورد في سالنامة ولاية الموصل عام ١٩١٢ ذكرها على شكل "تجارت وصنایع او طه سي" أي غرفة التجارة والصناعة، وكانت تتألف من الرئيس الأول عبد الصمد افندي والرئيس الثاني طه بك وعضوية كل من الحاج محي الدين افندي والحاج عزة افندي ومحمد افندي وعارف جلبي وعبد الجبار افندي وعبد جليبي والسيد عمر افندي وقره بت اه وبردي^(٢٩).

وبعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة في ٢٣ اب ١٩٢١ سن قانون غرف التجارة ذي الرقم (٤٠) لسنة ١٩٢٦ لأدراك الحكومة مدى أهمية الغرف التجارية في تنشيط وتنظيم الحياة الاقتصادية، وبموجب ذلك القانون أسست في عام ١٩٢٦ الغرف التجارية في (بغداد، الموصل، البصرة)^(٣٠)، وبحسب تعليمات وزارة المالية حددت المناطق التي يشملها نطاق عمل تلك الغرف، فحدد نطاق عمل غرفة تجارة بغداد في لواء بغداد^(٣١)، وغرفة تجارة البصرة في لواء البصرة، اما غرفة تجارة الموصل فحدد نطاق عملها في لواء الموصل، وبذلك اقتضرت الغرف التجارية في بداية تأسيسها على بغداد والبصرة والموصل لان المصالح التجارية لالوية (الدليم، ديالى، كربلاء، الديوانية، الكوت، الحلة) كانت مع بغداد، في حين كانت (العمارة، المنتفك) مرتبطة تجاريا مع البصرة، اما الوية (كركوك، اربيل، السليمانية) فكانت مع الموصل^(٣٢). وعلى ضوء ذلك التحديد وجه المفتش الإداري للواء كركوك (ملر) A. Miller كتابا الى مستشار وزارة الداخلية (كورنواليس) Comwalli تضمن عدم موافقته على ضم كركوك تجاريا الى الموصل وطالب بضمها الى بغداد^(٣٣).

بقيت مدينة كركوك مرتبطة تجاريا مع بغداد الى عام ١٩٥٧، ولكن بعد تطور المدينة وتوسعها وازدياد النشاط التجاري فيها وكثرة المحلات التجارية فيها جعلها بحاجة كبيرة الى غرفة تجارية تمثل مصالح التجار وتعمل على حمايتها وتقوم بتزويد دوائر الدولة والمحاكم بالمنشورات والمعلومات التي تطلبها منها عن التجارة وتبين رأيا في الوسائل التي تقدمها وتوسعها، وتسعى لإزالة العراقيل التي تعترض سبيلها وتسجل أسعار البضائع والمواد، وتقوم بوظيفة الحكم في المنازعات التجارية، وتصدر شهادات لمنشأ

البضائع^(٣٤)، لذلك بادر بعض تجار المدينة وقدموا طلبا بذلك الى بشير حديد متصرف لواء كركوك، والذي اتصل بدوره بوزارة الاقتصاد وحصل على اذن رسمي بتأسيس غرفة تجارة كركوك^(٣٥) وفقا لقانون غرف التجارة لسنة ١٩٣٦^(٣٦).

وفي ١٥ تموز ١٩٥٧ سارع تجار كركوك لانتخاب اللجنة الإدارية لغرفة تجارة كركوك بطريقة الاقتراع السري، وقد أسفرت الانتخابات عن فوز عبد الهادي اوه جي^(٣٧) رئيسا ومحمد عباس الصالحي^(٣٨) نائبا للرئيس وتحسين رافت المحامي سكرتيرا وعضوية كل من عبد القادر اوه جي وصلاح الدين اوه جي وصديق طيفور وعلي الحاج عبد الرزاق وجلال صدقي غني وطاهر صابر وسليمان سعيد وعز الدين محمد نوري وعباس الحاج احمد^(٣٩). وفي ١٦ تموز ١٩٥٧ عقدت اللجنة الإدارية اول اجتماع لها في بناية غرفة تجارة كركوك التي تبرع بها عبد الهادي اوه جي رئيس الغرفة واتخذت خلال الاجتماع بعض الإجراءات الضرورية لإدارة الغرفة^(٤٠).

النظام الداخلي للغرفة

كان من اول أعمال اللجنة الإدارية في دورتها التأسيسية وضع النظام الداخلي للغرفة، والى حين الانتهاء من صياغة وإقرار هذا النظام قررت اللجنة الإدارية بجلستها الأولى اتخاذ بعض الإجراءات الإدارية ومنها تشكيل لجان فرعية هي :

- ١- اللجنة المالية : وتتألف من الأعضاء تحسين وطاهر صابر وصلاح الدين اوه جي.
- ٢- لجنة الكفالات والشهادات : وتتألف من الأعضاء محمد الصالحي وعبد الهادي اوه جي وسليمان سعيد.
- ٣- لجنة التسعير والكشف: وتتألف من الأعضاء صديق طيفور وعلي عبد الرزاق وعباس الحاج احمد.

كما تقرر تصنيف أعضاء الغرفة حسب الأصناف المدونة أدناه وحسب الكفاءة المالية^(٤١) :

المؤهلات		الصف
الف	دينار	

غرفة تجارة كركوك ١٩٥٧ - ١٩٦٩ / دراسة تاريخية

د. صلاح عريبي عباس العريبي

٥٠	٠٠٠	أ	الاول
٢٥	٠٠٠	ب	
١٥	٠٠٠	أ	الثاني
١٠	٠٠٠	ب	
٧	٠٠٠	أ	الثالث
٤	٠٠٠	ب	
٢	٠٠٠	أ	الرابع
١	٠٠٠	ب	
٠	٠٠٠	أ	الخامس
٠	٠٠٠	ب	

وفي ١٩ شباط ١٩٥٨ صدر النظام الداخلي، أي بعد مرور سبعة اشهر على تأسيسها، ولعل أهم ما جاء في ذلك النظام هو تصنيفه لأعضاء الغرفة الى خمسة أصناف على ان تقوم إدارة الغرفة بذلك التصنيف وحسب طبيعة عمل الأعضاء، في حين أوضحت المادة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة طبيعة عقد الجلسات والية النصاب في الجلسات والتصويت على القرارات، اما المواد (١٠، ٩، ٨، ٧) فقد اهتمت بتوضيح صلاحيات كل من الرئيس ونائبه وسكرتيه في حين أوضحت المادة (١٢) آلية تعيين واجور الموظفين والمستخدمين العاملين في الغرفة^(٤٢)، اما جدول الرسوم التي تتقاضاها الغرفة فقد حدد النظام الداخلي رسوم الاشتراك بالشكل الآتي :

الرسوم		الصف
دينار	فلس	

١٢	٠٠٠	الأول
٩	٠٠٠	الثاني
٥	٠٠٠	الثالث
٢	٠٠٠	الرابع
١	٠٠٠	الخامس

أما بشأن بقية الرسوم فقد حددت رسوم الكفالات بواحد في الالف على ان لا يقل الرسم عن دينار واحد، ورسم الشهادات بدينار واحد، ورسوم التصديق ب (٥%) من مبلغ القائمة على ان لا يقل عن دينار واحد ولا يتجاوز الخمسة دنانير ورسوم الأسئلة بدينار واحد ورسوم التحكيم ب (٢%) من المبلغ المحكم به على ان لا يقل الرسم عن سبعة دنانير ولا يتجاوز الخمسة والستين ديناراً، ورسوم تسجيل الدلائل بخمسة دنانير^(٤٣).
قررت الغرفة إلغاء رسوم الاشتراكات السابقة في ٨ حزيران ١٩٦٤، وأحلت محلها رسوماً جديدة، وأصبحت على الشكل الآتي^(٤٤):

الرسم		الصف
دينار	فلس	
٢٥	-	الأول أ
٢٠	-	ب
١٦	-	الثاني أ
١٢	-	ب
١٠	-	الثالث أ
٧	-	ب
٤	-	الرابع أ
٣	-	ب

٢	-	الخامس ١
٢	-	ب
١	-	السادس ١
١	-	ب

إسهامات غرفة تجارة كركوك في معالجة الأوضاع الاقتصادية

من المهام التي تعنى بها الغرف التجارية وعملت على تحقيقها هي المحافظة على ثروة البلاد، وتشجيع المنتجات الوطنية، وحمايتها من المزاومة الأجنبية، وجعل انظمة الاستيراد والتصدير متفقة مع تلك الغاية، وبحكم تلك المهام وغيرها سعت غرفة تجارة كركوك منذ تأسيسها على تنشيط الحركة التجارية، ومعالجة بعض القضايا الاقتصادية منها الضرائب والخدمات العامة.

١- تنشيط الحركة التجارية :

سعت الغرفة منذ تأسيسها الى تنشيط الحركة التجارية في لواء (المحافظة)^(٤٥) كركوك بشكل خاص وفي العراق بشكل عام، ففي عام ١٩٥٨ طلبت من مدير شركة نفط كركوك ضرورة حمل الشركة على شراء ما تحتاجه من البضائع من تجار كركوك، وعدم حصرها على تجار بغداد^(٤٦)، كما طلبت في عام ١٩٦٢ بمنع استيراد الحصران الأجنبية وذلك لحماية الصناعة الوطنية التي تماثلها جودة والسير في نهج السياسة الاقتصادية التي تسيير عليها الحكومة^(٤٧).

وفي عام ١٩٦٥ رفعت الغرفة مذكرة الى رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف عرضت فيها بعض المشكلات الاقتصادية والتجارية التي تعاني منها كركوك، منها أزمة الشاي، فقد أوضحت الغرفة ان مصلحة المبيعات الحكومية^(٤٨) خصصت لمدينة كركوك (٢٧) طنا من الشاي شهريا، ولما كان عدد نفوس كركوك آنذاك حوالي (٢٠٠) الف نسمة لذا فان كمية الشاي المطلوب للاستهلاك الشهري لاتقل عن (٧٠) طنا، فضلا عن قطعات القوات المسلحة والسياح والزوار مما يحتاج الى (٢٥) طنا أخرى

لذلك اقترحت الغرفة ان تكون الكمية المخصصة لمدينة كركوك لاتقل عن (١٠٠) طن شهريا وذلك من اجل عدم إعطاء المجال لبيع الشاي في السوق السوداء مما يتقل كاهل المواطنين^(٤٩)، كما أرسلت الغرفة في عام ١٩٦٦ كتابا الى متصرف لواء كركوك نوري الراوي تطلب فيه إعلام الشركات الموجودة ضمن حدود اللواء بضرورة التعاون مع سكان اللواء جميعا وتشغيل العمال للحد من ظاهرة البطالة الموجودة، وكذلك شراء احتياجاتهم من السوق المحلية لتنشيط الحركة التجارية^(٥٠)، وفي عام ١٩٦٧ تلقت الغرف التجارية كتابا من وزير الاقتصاد طالب جميل يطلب فيه من الغرف القيام بحث التجار وترغيبهم في الاستثمار الصناعي وذلك لتسريع عملية التنمية الصناعية وازدهار الصناعة في البلاد^(٥١)، وتعقيا على ذلك الكتاب أرسلت غرفة تجارة كركوك كتابا الى وزير الاقتصاد أوضحت فيه ان سبب إحجام أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار في المجال الصناعي يعود الى الضرائب المرهقة المفروضة على بعض الصناعات ونقص المواد الأولية وتقليص استيراد المواد الخام التي تعتمد عليها الصناعات، فضلا عما قامت به الحكومة من تأميم بعض الصناعات الناجحة يوم ١٤ تموز ١٩٦٤ الى جانب المشاكل العمالية، واقترحت الغرفة تدخل الوزارة لحل المشاكل التي يعاني منها الصناعيون ليلمس أصحاب رؤوس الأموال نوعا من الاطمئنان^(٥٢).

كما شاركت غرفة تجارة كركوك في اجتماع عقد في غرفة تجارة بغداد يوم ١١ ايلول ١٩٦٧ لتدارس الوضع الاقتصادي، وقد رفع المجتمعون في نهاية اجتماعهم مذكرة الى رئيس الجمهورية الفريق عبد الرحمن محمد عارف طالبوا فيها بتنشيط الحركة الزراعية عن طريق الإصلاح الزراعي، ولكن باتجاه جديد يؤدي الى زيادة المحصول الزراعي، لان ذلك يؤدي الى توفير مواد غذائية للمستهلكين وبأسعار مخفضة او تخليص ميزانية مدفوعات الدولة من الإرهاق من جراء تسديد قيم الحاصدات الزراعية المستوردة، فضلا عن توفير النقد الأجنبي وذلك عن طريق التصدير. كما طالبوا بتنشيط الحركة الصناعية باتخاذ الإجراءات الآتية :

١- الإعلان عن رأي الحكومة بصراحة فيما يتعلق بالتأميم لدفع كل شائعات العودة الى انتزاع ملكية المشاريع الصناعية من الأفراد.

٢- دعم الحركة الصناعية عن طريق التخطيط وتقديم المشاريع المهمة على المشاريع الأخرى.

٣- تشجيع تصدير المنتجات الصناعية عن طريق إعادة الرسوم الكمركية.

٤- تشديد الرقابة الصناعية بتطبيق أسس مواصفات الإنتاج الصناعي.

٥- منح تسهيلات مصرفية كافية لتنشيط الحركة الصناعية.

٦- دفع التعويضات عن الأسهم الخاصة بالشركات المؤممة مع الفوائد المستحقة^(٥٣).

أعلن وزير الاقتصاد في آذار ١٩٦٨ عن تأليف لجنة تضم ممثلين من ذوي الخبرة والاختصاص وعدد من أساتذة الجامعات لدراسة القضايا الاقتصادية ذات العلاقة بالوضع الاقتصادي والعمل على إنعاشه وتطويره وعلى اثر ذلك الإعلان أرسلت غرفة تجارة كركوك كتابا الى وزير الاقتصاد أكدت فيه على ضرورة اشتراك الغرف التجارية في تلك اللجنة، لانها اعلم بالوضع الاقتصادي السائد في البلاد، ولارتباطها الوثيق بالتجار وبصفتها الجهة الاستشارية^(٥٤).

ب- الضرائب

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتنفيذا للسياسة المالية التي رسمتها قيادة الثورة في إعادة النظر في جميع الضرائب المفروضة ابان العهد الملكي، بغية إصلاحها بصورة تضمن العدالة، في توزيع عبء الضرائب، وحسب قدرة المكلف على الدفع، فقد أعيد النظر في قانون ضريبة الدخل عام ١٩٦٠^(٥٥)، ومع ذلك سعت غرفة تجارة كركوك الى حث السلطات المختصة لإبداء التسهيلات اللازمة للتجار الخاضعين لنظام مسك الدفاتر التجارية^(٥٦)، فقد رفعت في عام ١٩٦٥ مذكرة الى رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف أكدت فيها "ان تجار كركوك يواجهون صعوبة في تنظيم سجلاتهم على الطريقة الحسابية الحديثة، وذلك لافتقارهم الى اصحاب الخبرة الكافية بهذه الطريقة"، واقترحت تأجيل تطبيق النظام لمدة سنتين وفتح مدرسة ثانوية تجارية مسائية في كركوك لتخرج المحاسبين والكتاب ممن لهم خبرة بالطريقة الحسابية الجديدة^(٥٧).

استمرت غرفة تجارة كركوك بالمطالبة بتعديل نظام مسك الدفاتر التجارية، وبناء على صدور قانون تعديل قانون ضريبة الدخل عام ١٩٦٨ اجتمع ممثلو الغرف التجارية

في غرفة تجارة بغداد يوم ١٤ مايس ١٩٦٨ وقد مثل محمد الصالحي غرفة تجارة كركوك في ذلك الاجتماع، اذ رفع المجتمعون في نهاية اجتماعهم مذكرة الى رئيس الجمهورية عبد الرحمن محمد عارف طالبوا فيها بضرورة القيام بدراسة اقتصادية مستفيضة للتشريعات الضريبية القائمة وتطويرها وفقا لمصالح البلاد وإمكانيات المكلفين بدفعها^(٥٨).

ج- الخدمات العامة :

اهتمت غرفة تجارة كركوك بمعالجة عدد من القضايا العامة التي تخص السكان بشكل عام وليس التجار فقط ومنها مشكلة شحة المياه التي كانت تعاني منها المدينة لاسيما في أشهر الصيف، فقد أرسلت الغرفة عددا من الكتب الى الجهات المسؤولة وضحت فيها حجم المشكلة التي يعاني منها الناس، وأكدت على ان الناس يشربون الماء ممزوجا بالنفط في بعض الأحيان، لان شركة النفط هي التي كانت تزود المدينة بالماء، وطالبت الغرفة بجلب الماء بواسطة قناة الزاب الصغير لان ذلك يوفر المياه الصالحة للشرب، ويحيي آلاف الدونمات الزراعية، ويضع حدا لهجرة الفلاحين من الريف الى المدينة^(٥٩).

ومع استمرار تفاقم تلك المشكلة رفعت الغرفة في عام ١٩٦٥ مذكرة الى رئيس الجمهورية عبد السلام عارف تضمنت مقترحات حول الموضوع، فقد أكدت الغرفة ان مشروع الماء المقترح تنفيذه من الحكومة بأخذ المياه من قناة ري كركوك من المشاريع الطويلة الأمد، ورأت ان الحل الصحيح والسريع للمشكلة يكون بإنشاء مشروع ماء جديد لتجهيز المياه الصالحة للشرب من نهر الزاب وبواسطة أنبوب لا يقل عن (٣٦) انج، وعمل شبكة توزيعات وخزانات جديدة داخل المدينة، والقيام بحفر ابار ارتوازية في كل منطقة سكنية في المدينة مع إنشاء خزان خاص لها ليتم تجهيز الدور والمؤسسات بالمياه خلال موسم الصيف^(٦٠).

كما تناولت الغرفة في مذكراتها مشكلة مجاري المياه الثقيلة اذ أكدت على ان المياه الجوفية قد ارتفعت في المدينة بشكل محسوس بسبب عدم وجود شبكات لتصريف المياه الثقيلة الأمر الذي أدى الى التأثير على أسس الأبنية، وكذلك على الطرق العامة

التي تقوم البلدية بصرف مبالغ كبيرة لإنشائها وصيانتها، وطالبت بتنفيذ مشروع للمياه لما في ذلك من أهمية في أعمار المدينة^(٦١).

ولما كانت الطرق من اهم الوسائل التي تسهم في تطور النشاط التجاري فقد طالبت الغرفة منذ تأسيسها بإصلاح وتعبيد الطرق البرية التي تربط مدينة كركوك مع بقية المدن العراقية، لاسيما طريق بغداد كركوك^(٦٢)، كما طالبت بتقوية البث التلفزيوني نحو كركوك^(٦٣) وتوسيع الاتصالات الهاتفية والبرقية وفتح شعب جديدة في مراكز (الصبوب الكبير - سوق القورية - تسعين)، وخفض أجور الموجودة منها لما في ذلك من أهمية في تنشيط التجارة وانتعاشها^(٦٤).

كما كانت الغرفة تهتم بتقديم الخدمات الاجتماعية، مثال ذلك ذهاب وفد من الغرفة الى مدينة العمارة وبغداد في عام ١٩٦٧ لاستيراد (تمن العنبر)، ومن ثم توزيعه على المواطنين في كركوك وبالتقسيم المريح، فضلا عن ذلك كانت الغرفة تجمع مبالغ ومواد غذائية من التجار وتقوم بتوزيعها على الفقراء والأيتام^(٦٥).

نشاطات الغرفة السياسية والثقافية :

رغم ان غرفة تجارة كركوك مؤسسة ذات طابع تجاري، الا ان ذلك لا يعني أنها كانت بعيدة عن المجالات السياسية والثقافية، ففي الجانب السياسي كانت الغرفة تعبر عن آرائها ومواقفها تجاه القضايا الوطنية والقومية، فقد دأبت الغرفة على تقديم الهدايا سنويا بمناسبة ذكرى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨^(٦٦)، وكانت تشارك ضمن لجنة المهرجانات والاحتفالات التي تقرر مدينة كركوك إقامتها في ١٤ تموز من كل عام، وكان رئيس الغرفة احد أعضاء اللجنة المذكورة^(٦٧).

أرسلت الغرفة في عام ١٩٦٦ وفدا الى بغداد تالف من الأعضاء محمد الصالحي ونعمت الطالباني والحاج سليم عبد الله لتقديم التهنئة الى الرئيس عبد الرحمن عارف لمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية^(٦٨).

اما على المستوى القومي فقد كان للغرفة بعض المواقف منها مشاركتها مع الغرف التجارية العراقية في رفع برقية تهنئة الى رئيس حكومة الجزائر يوسف بن خده في

٢٧ اذار ١٩٦٢ لمناسبة توقيع الاتفاقية الخاصة بإيقاف إطلاق النار في القطر الجزائري^(٦٩)، كما أسهمت الغرفة في دعم القضية الجزائرية من خلال جمعها مبلغ من المال وإرساله الى عائلة المناضلة جميلة بوحيرد^(٧٠) في الجزائر^(٧١).

اما عن موقف الغرفة من الصراع العربي الصهيوني والقضية الفلسطينية، نجد ان الغرفة قامت بحملة لجمع الأموال وشراء الأغذية وإرسالها الى الجيش العراقي المشارك في حرب عام ١٩٦٧^(٧٢)، وفي الاول من كانون الثاني ١٩٦٩ قررت الغرفة التبرع بمبلغ قدره (١٠٠٠) دينار الى حركة التحرير الفلسطيني (فتح) مساهمة منها لمشاركة الفدائيين الفلسطينيين في كفاحهم ضد الكيان الصهيوني^(٧٣)، وفي اذار ١٩٦٩ قررت الغرفة صرف مبلغ قدره (١٥) دينار لشراء نسخ من كتاب دولة بني عقيل في الموصل لمؤلفه فاتح المعاضيدي لكون (٢٠%) من ريعه قد خصص للقوات العراقية المسلحة المرابطة على خط النار ضد الكيان الصهيوني^(٧٤)، كما قررت الغرفة في نيسان ١٩٦٩ استيفاء مبالغ من مشركيها لدعم العمل الفدائي في الأرض المحتلة ابتداء من بداية السنة المالية ١٩٦٩ - ١٩٧٠ وبالشكل الآتي^(٧٥):

المبلغ		الصف غير المستورد	المبلغ		الصف المستورد
دينار	فلس		دينار	فلس	
٠,٥		الاول أ - ب	١٠,٠		الاول أ - ب
٤,٠		الثاني أ - ب	٨,٠		الثاني أ - ب
١,٠		الثالث أ - ب	٣,٠		الثالث أ - ب
٠,٢٥٠		الرابع الخامس	٠٠,٢٥٠		الرابع الخامس

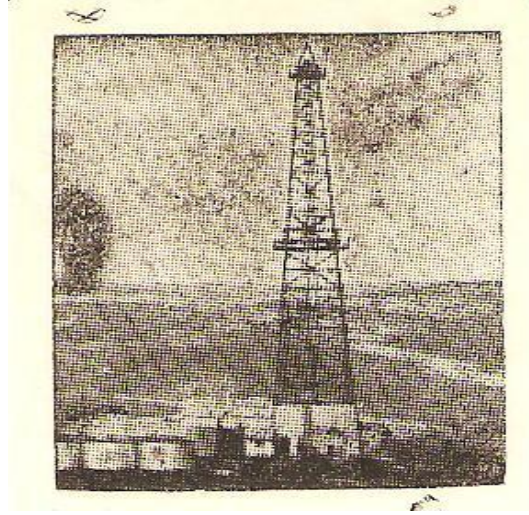
السادس	السادس	السادس
--------	--------	--------

اما عن نشاطات الغرفة في المجال الثقافي، فقد طالبت الغرفة في عام ١٩٦١ بضرورة التزام شركات التأمين العاملة في العراق بإصدار أوراقها وعقودها باللغتين العربية والانكليزية حرصا على الشعور القومي وحفظا لحقوق العراقيين من ان يوقعوا على عقود يجهلون محتواها، كما طالبت الغرفة بضرورة العناية بالتعليم وخاصة التعليم التجاري، وأكدت على ضرورة فتح مدرسة ثانوية تجارية في كركوك^(٧٦)، وفي عام ١٩٦٧ تبرعت الغرفة بمبلغ (١٠٠) دينار الى جمعية مساعدة الطلاب الفقراء باللواء^(٧٧)، كما تبرعت في عام ١٩٦٨ بمبلغ (٢٠) دينار للطلاب المتفوقين في الامتحانات العامة للسنة الدراسية ١٩٦٧-١٩٦٨ وقامت بإرسال المبلغ الى مديرية تربية لواء كركوك تشجيعا للثقافة والتعليم^(٧٨)، فضلا عن ذلك كانت الغرفة تجهز بعض المدارس بملابس الزي الموحد الخاص بالطلبة^(٧٩).

كما أسهمت غرفة تجارة كركوك مع باقي الغرف التجارية العراقية في تأسيس الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية عام ١٩٦٩ الذي يهدف الى العناية بالمصالح المشتركة للغرف التجارية، والاهتمام بالشؤون التجارية والأمور الاقتصادية العامة، ويمثل الغرف إمام الحكومة وفي المؤتمرات الدولية، ويتكون أعضاؤه من رؤساء الغرف، ومن خلاله أخذت غرفة تجارة كركوك وباقي الغرف التجارية تعبر عن آرائها ومواقفها الاقتصادية والوطنية والقومية^(٨٠).

ملحق رقم (١)

شعار غرفة تجارة كركوك



ملحق رقم (٢)

أسماء الأعضاء الأصليين الذين تعاقبوا على مجلس إدارة الغرفة

١٩٥٧-١٩٦٩^(١)

١	عبد الهادي اوه جي	١٣	نيازي سليمان
٢	محمد عباس الصالحي	١٤	احمد زينل
٣	تحسين رافت المحامي	١٥	عبد الستار خالد
٤	عبد القادر اوه جي	١٦	عبد الهادي البزاز
٥	صلاح الدين اوه جي	١٧	عبد الستار خليل
٦	صديق طيفور	١٨	عبد الهادي الصباغ
٧	على الحاج عبد الرزاق	١٩	عز الدين قوجه وه
٨	جلال صدقي غني	٢٠	عبد الكريم صالح
٩	طاهر صابر	٢١	ناظم الصالحي
١٠	سليمان سعيد	٢٢	درويش علي

١١	عز الدين محمد نوري	٢٣	عمر عبد الله قطان
١٢	عباس الحاج احمد	٢٤	عبد الواحد الحاج شاکر

الهوامش

- (١) مجلة الاسواق التجارية، العدد (٢٣٤)، في ٣ اب ١٩٥٧، ص ٤.
- (٢) جمال رشيد احمد، "كركوك في العصور القديمة"، ندوة بحوث المؤتمر العلمي حول كركوك، جمعت بحوث المؤتمر في كتاب تحت عنوان "كركوك بحوث المؤتمر العلمي حول كركوك، اربيل، ٢٠٠١، ص ٥٥.
- (٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق قديماً وحديثاً، صيدا، ١٩٨٥، ص ٢١٨.
- (٤) قلعة كركوك: تتألف المدينة من قسمين كبيرين احدهما القلعة والثاني السهل، وكانت القلعة حصينة منيعة لا يمكن الاعتداء عليها ولا الدخول اليها الا بصعوبة. ينظر: عبد الرزاق الحسني، المصدر نفسه، ص ٢١٨.
- (٥) عزيز سامي، "كركوك عبر القرون"، مجلة الاخاء (قارديشيلق)، العددان (١٠) - (١١)، بغداد، ١٩٧٣، ص ٣.
- (٦) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ٢١٩.
- (٧) نبيل عكيد محمود المظفري، دور نواب كركوك في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية لدورهم الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص ٦.
- (٨) علي شاکر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠ دراسة في أحواله السياسية، الموصل، ١٩٨٤، ص ١٥٤.
- (٩) نبيل عكيد محمود المظفري، المصدر السابق، ص ٧.
- (١٠) ارشيف رئاسة الوزراء (استانبول)، الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية ١٥٢٥-١٩١٩، ترجمة خليل علي مراد وعلي شاکر علي، نسخة خطية مصورة في مركز دراسات الموصل، الموصل، ١٩٩٥، ص ٢٤.

- (١١) ابراهيم خليل احمد، "التشكيلات الادارية والعسكرية في ولاية الموصل اواخر العهد العثماني"، مجلة بين النهرين، العددان (٣٧-٣٨)، الموصل، ١٩٨٢، ص ١٤٧-١٤٨.
- (١٢) ومن التسميات التي عرفت بها كركوك: كرخاديبث سلوقس، كرخا، كاركوك، كاراخوا، باجرمي وغيرها. ينظر: نبيل عكيد محمود المظفري، المصدر السابق، ص ٧.
- (١٣) كردستان : هي البلاد التي يعيش فيها الاكراد وتشغل القسم الأكبر من المنطقة الجبلية التي تمتد بين البحر الاسود و براري ما بين النهرين من جهة، وجبال طوروس والهضبة الايرانية من جهة أخرى، وتتداخل مساحة كبيرة من كردستان مع أراضي تركيا وايران والعراق وسوريا. ينظر: أي.ام. هاملتون، طريق في كردستان، ترجمة جرجيس فتح الله المحامي، بغداد، ١٩٧٣، ص ٣٩-٤٩.
- (١٤) كمال مظهر احمد، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير دراسة وثائقية عن القضية الكردية في العراق، ج١، د.م، د.ت، ص ٥٥.
- (١٥) سالنامة ولاية الموصل ١٣٣٠هـ/١٩١٢، ص ٢٤٦.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.
- (١٧) مهدي صالح سعيد العباسي، كركوك في اواخر العهد العثماني (١٨٧٦-١٩١٤) دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية والثقافية، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ١٢٨.
- (١٨) كلوديوس جيمس ريج، رحلة ريج في العراق ١٨٢٠، ترجمة بهاء الدين نوري، بغداد، ١٩٥١، ص ١٧.
- (١٩) كمال مظهر احمد، كركوك وتوابعها، ص ٥٧-٥٨؛ كلوديوس جيمس ريج، المصدر السابق، ص ٢١.
- (٢٠) ميجرسون، "ميرزا غلام حسين الشيرازي"، رحلة متكرر الى ما بين النهرين، ترجمة فؤاد جميل، بغداد، ١٩٧٠، ص ١٦٣.
- (٢١) مهدي صالح سعيد العباسي، المصدر السابق، ص ١٢٣.

- (٢٢) كمال مظهر احمد، كركوك وتوابعها، ص ٥٧؛ ميغرسون، المصدر السابق، ١٥٩.
- (٢٣) نسيبة عبد العزيز عبد الله الحاج علاوي، الادارة العثمانية في الموصل ١٨٧٩-١٩٠٨، رسالة ماجستير قدمت الى كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص ٢١٦-٢١٧؛ وتجدر الاشارة الى ان اول محكمة مدنية أسست في العراق كانت في مدينة الموصل عام ١٨٥٩. ينظر: زهير علي النحاس، تاريخ النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت الى كلية الاداب، جامعة الموصل، ١٩٩٥، ص ٢٦.
- (٢٤) سالنامة الدولة العلية العثمانية ١٢٩٤هـ/١٨٧٧، ص ٩٦.
- (٢٥) عبد الرحيم ذو النون الحديثي، غرفة تجارة بغداد ١٩٢٦-١٩٦٤ دراسة تاريخية اقتصادية، اطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت الى كلية الاداب، جامعة الموصل، ١٩٩٧، ص ١٨٣.
- (٢٦) المصدر نفسه، ص ص ١٨-٢١.
- (٢٧) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق التجارية الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨، بيروت، ١٩٦٥، ص ٤٦٢.
- (٢٨) عبد الرحيم ذو النون الحديثي، المصدر السابق، ص ٢٤.
- (٢٩) سالنامة ولاية الموصل ١٣٣٠هـ/١٩١٢، ص ٢٤١.
- (٣٠) عباس العزوي، "غرفة التجارة وتاريخها"، مجلة غرفة تجارة بغداد، ج ٦، بغداد، ١٩٥١، ص ٣١.
- (٣١) دار الكتب والوثائق، وزارة الداخلية، رقم التصنيف ١٩٧٧٣.٣٢٠٥٠ كتاب وزارة المالية في ٦ تشرين الاول ١٩٢٦ الى كافة الوزارات.
- (٣٢) عبد الرحيم ذو النون الحديثي، المصدر السابق، ص ٤٩؛ صلاح عريبي عباس شهاب، غرفة تجارة الموصل ١٩٢٦-١٩٦٤ دراسة تاريخية اقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص ص ٤١-٤٢.

- (٣٣) دار الكتب والوثائق، المصدر السابق، كتاب المفتش الاداري للواء كركوك الى وزارة الداخلية.
- (٣٤) وثائق غرفة تجارة كركوك، نبذة مختصرة عن تأسيس الغرفة.
- (٣٥) مجلة الاسواق التجارية، العدد (٢٣٤)، في ٣ اب ١٩٥٧، ص ٤.
- (٣٦) وثائق غرفة تجارة كركوك، نبذة مختصرة عن تأسيس الغرفة، ١٩٩٨، ص ١.
- (٣٧) عبد الهادي اوه جي : ولد في مدينة كركوك عام ١٩١٦، واكتفى بشهادة الدارسة الابتدائية ليدخل في حقل التجارة، فمارس أعمال التجارة العامة وامتلك معملا للثلج، بعدها اسهم في بعض المشاريع الصناعية، وله اسهامات خيرية منها بناءه لجامع عبد الهادي اوه جي في كركوك، وتوفي عام ١٩٩٤. مقابلة شخصية مع خليل اسماعيل اغا نائب رئيس غرفة تجارة كركوك، في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦.
- (٣٨) محمد عباس الصالحي : ولد في مدينة كركوك في فترة العشرينات، دخل حقل التجارة وعمل في تجارة الاقمشة وعرف بمواقفه الوطنية. مقابلة شخصية مع صباح الدين محمد الصالحي، رئيس غرفة تجارة كركوك، في ١٠ ايلول ٢٠٠٦.
- (٣٩) مجلة الاسواق التجارية، العدد (٢٣٤)، في ٣ اب ١٩٥٧، ص ٤.
- (٤٠) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (١)، في ١٦ تموز ١٩٥٧.
- (٤١) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤١٠٠)، في ١٩ شباط ١٩٥٨.
- (٤٢) المصدر نفسه، العدد (٤١٠٠)، في ١٩ شباط ١٩٥٨.
- (٤٣) المصدر نفسه، العدد (٤١٠٠)، في ١٩ شباط ١٩٥٨.
- (٤٤) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (١٣)، في ٣ حزيران ١٩٦٤.
- (٤٥) في عام ١٩٦٩ صدر قانون المحافظات وبموجبه ابدل مصطلح اللواء بالمحافظة. ينظر: الحكومة العراقية، قانون المحافظات رقم (١٥٩) لعام ١٩٦٩، (بغداد، ١٩٦٩)، المادة الثانية، ص ٤.
- (٤٦) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (٥)، في ٢٩ ايلول ١٩٥٨.
- (٤٧) وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى رئاسة لجنة التمويل العليا، العدد (١٢)، في ١٨ كانون الثاني ١٩٦٢.

- (٤٨) مصلحة المبيعات الحكومية: مؤسسة تجارية أسستها الحكومة في عام ١٩٥٩ وكان الهدف منها تحقيق النفع العام وخدمة عملية التنمية الاقتصادية في البلاد. انظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد (٢٧١)، في ١٠ كانون الاول ١٩٥٩.
- (٤٩) وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى رئيس الوزراء، العدد (فوق العادة)، في ١٢ كانون الاول ١٩٦٥.
- (٥٠) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (١٩)، في ٤ كانون الاول ١٩٦٦.
- (٥١) وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب وزير الاقتصاد الى الغرف التجارية كافة، العدد (٦٧٠٣)، في ١٠ اب ١٩٦٧.
- (٥٢) وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى وزارة الاقتصاد، العدد (٣٩٩)، في ٢ ايلول ١٩٦٧.
- (٥٣) وثائق غرفة تجارة الموصل، مذكرة ممثلو الغرف التجارية العراقية الى رئيس الجمهورية، العدد (٧٧٢٤)، في ١١ ايلول ١٩٦٧.
- (٥٤) وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى وزارة الاقتصاد العدد (١١٢)، في ١١ اذار ١٩٦٨.
- (٥٥) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٣٣٠)، في ١٢ نيسان ١٩٦٠.
- (٥٦) وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى رئيس مجلس الوزراء، العدد (٥٨٦)، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٥، وتجدر الإشارة الى ان النظام مسك الدفاتر التجارية صدر في عام ١٩٥٧ ويحتم على التاجر مسك دفتر تجاري لإغراض الضريبة. ينظر : جريدة الوقائع العراقية، العدد (٣٩٣٨)، في ١١ شباط ١٩٥٧.
- (٥٧) وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى رئيس الوزراء، العدد (فوق العادة)، في ١٢ كانون الاول ١٩٦٨.
- (٥٨) مذكرة ممثلو غرف التجارة العراقية الى رئيس الجمهورية، العدد (٢٤٤)، في ٢١ مايس ١٩٦٨.

- (٥٩) مجلة الاسواق التجارية، العدد (٢٧٨)، في ١٤ حزيران ١٩٥٨، ص ٢.
- (٦٠) وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى رئيس الوزراء، العدد(فوق العادة)، في ١٢ كانون الاول ١٩٦٥.
- (٦١) المصدر نفسه.
- (٦٢) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (١٠)، في ٥ تشرين الاول ١٩٥٧؛ مجلة الاسواق التجارية، العدد (٢٧٨)، في ١٢ حزيران ١٩٥٨.
- (٦٣) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (٣)، في ١٣ اذار ١٩٦٣.
- (٦٤) المصدر نفسه، الجلسة (١٠)، في ٥ تشرين الاول ١٩٥٧؛ والجلسة (٦)، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦١.
- (٦٥) مقابلة شخصية مع عبد الواحد شاكر جدوع (عضو غرفة تجارة كركوك منذ عام ١٩٦٦)، في ٤ تشرين الاول ٢٠٠٦.
- (٦٦) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (٥) في ٢ ايار ١٩٦٠؛ والجلسة (٣) في ٢١ اذار ١٩٦١؛ والجلسة (٢)، في ١٢ اذار ١٩٦٢.
- (٦٧) جريدة الكشكول، العدد (٣٣٩)، في ١٩ حزيران ١٩٦٤.
- (٦٨) جريدة الكشكول، العدد (٤٢٤)، في ٦ ايار ١٩٦٦.
- (٦٩) وثائق غرفة تجارة الموصل، برقية وفود الغرف التجارية العراقية الى رئيس حكومة الجزائر، العدد (٧٢٦)، في ٢٧ اذار ١٩٦٢.
- (٧٠) جميلة بوحيرد: مناظرة جزائرية انضمت الى جبهة التحرير الجزائرية للنضال ضد الاستعمار الفرنسي، أصيبت برصاصة عام ١٩٥٧ والقي القبض عليها ورغم كل انواع التعذيب لم تعترف على رفاقها في النضال، حكم عليها بالاعدام وحدد يوم ٨ ايار ١٩٥٨ موعدا لتنفيذ الحكم غير ان هذا الحكم جوبه برفض كبير من قبل مختلف الاوساط وبخاصة من لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة، ثم عدل الحكم الى السجن المؤبد، اطلق سراحها فيما بعد وتزوجت من محاميها بعد ان اشهر أسلامة. ينظر: "جميلة بوحيرد المناظرة"، مقال منشور على شبكة الانترنت على الموقع www.arwikipedla.org

-
- (٧١) مقابلة شخصية مع عبد الواحد شاكر جدوع،، في ٤ تشرين الاول ٢٠٠٦.
- (٧٢) المصدر نفسه.
- (٧٣) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (١٣)، في ١ كانون الثاني ١٩٦٩.
- (٧٤) المصدر نفسه، الجلسة (١٨)، في ١١ اذار ١٩٦٩.
- (٧٥) المصدر نفسه، الجلسة (١)، في ٣ نيسان ١٩٦٩.
- (٧٦) وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى وزارة التجارة، العدد (٣٣٠) في ٢٠ كانون الاول ١٩٦١.
- (٧٧) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (٣)، في ٣٠ نيسان ١٩٦٧.
- (٧٨) المصدر نفسه، الجلسة (٧)، في ٢٣ تموز ١٩٦٨.
- (٧٩) مقابلة شخصية مع عبد الواحد شاكر جدوع، في ٤ تشرين الاول ٢٠٠٦.
- (٨٠) جريدة الثورة، العدد (١٠٣)، في ١٣ كانون الاول ١٩٦٩.
- (٨١) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، عدة جلسات.